مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (3) العدد (7) 2019
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (3) No. (7) 2019

أثر الحكومة على الإنفاق العام في سورية خلال المدَّة (1996 -2017)

هنادي سليمان درويش*

(تاريخ الإيداع 14 / 10 / 2019. قُبِل للنشر في 1 / 12 / 2019)

□ ملخّص □

تناول البحث الحالي دراسة أثر مبادئ الحوكمة وصدماتها على الإنفاق العام في سورية خلال المدَّة (1996-2017)، من خلال ستة مؤشرات تقيس مبادئ الحوكمة وهي: (مؤشر السيطرة على الفساد، مؤشر فعالية الحكومة، مؤشر جودة التشريعات وتطبيقها، مؤشر سيادة القانون، مؤشر الاستقرار السياسي ومؤشر المشاركة والمساءلة). وقد تمّ الاعتماد على أسلوب الانحدار الخطي المتعدد وفق برنامج (SPSS)، إضافة إلى استخدام الحزمة البرمجية (EViews) وفق الأساليب الكمية القياسية، كنماذج المتجهات ذات الانحدار الذاتي VAR (Vector Auto Regression Models) ودوال الاستجابة الدفعية (Impulse response functions) وأيضاً تحليل التباين (Variance decomposition). ليتوضح في نتائج هذا البحث وجود ضعف كبير في تطبيق الحوكمة في سورية، وبالتالي لم يكن لها تأثير واضح على الإنفاق العام خلال المدَّة المدروسة، بل كان التأثير الأكبر لعوامل ومتغيرات أخرى، كما أظهرت النتائج وجود تأثير (منخفض نوعاً ما) لصدمات الحوكمة على الإنفاق العام خلال المدَّة ذاتها.

الكلمات المفتاحية: مبادئ الحوكمة، الإنفاق العام، صدمات الحوكمة، نماذج المتجهات ذات الانحدار الذاتي.

* دكتور مدرس – قسم العلوم المالية والمصرفية – كلية الاقتصاد – جامعة طرطوس .

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (3) العدد (7) 2019
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (3) No. (7) 2019

The Impact of governance on the public expenditure in Syria During the period (1996-2017)

(Received 14 / 10 / 2019. Accepted 1 / 12 / 2019)

□ ABSTRACT □

This study is about the impact of the principles of governance and its shocks on public spending in Syria during the period (1996-2017), through six indicators measuring the principles of governance are (corruption control index, government effectiveness index, quality of legislation and its application, rule of law index, stability index Political participation and accountability index). This study based on the SPSS program ,In addition to the use of Eviews in standard quantitative methods, such as VAR (Vector Auto Regression Models), impulse response functions, and analysis variance decomposition.

The results of this research show that there is a significant weakness in the application of governance in Syria, and therefore could not have a clear impact on public spending during the period, so the biggest impact was of other factors and variables. The results also showed a low impact of governance shocks on public spending during the same period.

Keywords: Principles of Governance, Public Expenditure, The Shocks of Governance, VAR (Vector Auto Regression Models)

المقدمة:

تفرض المصالح العامة للدول العمل على رفع مستوى أداء حكوماتها، من خلال رفع جودة تنفيذ مبادئ الحوكمة للوصول للحكم الرشيد، الأمر الذي يحقق الأهداف والمصالح العامة الاقتصادية والاجتماعية، وكلما كان هذا الأداء جيداً أسهم ذلك في تعزيز أثر الإنفاق العام على النمو ورفع جودة الخدمات العامة ورفاهية المجتمع.

وعندما تبتعد الحكومات عن تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة، تبتعد بذلك عن الكفاءة في إنفاق المال العام وتحقيق المصالح المشتركة للأفراد والمجتمع، وبالتالي يصعب عليها كثيراً تحقيق التنمية لاقتصادها، لاسيما أن الإنفاق العام يؤثر على جميع شرائح المجتمع ومؤسساته وقطاعاته تأثيراً مباشراً وغير مباشر (الصحة والتعليم والبنية التحتية والاستثمار والأمن والقضاء ....)

وعلى جانب أهمية الحوكمة، حدد خبراء البنك الدولي مؤشرات تقيس المبادئ التي ترتكز عليها الحوكمة (الديمقراطية والشفافية والمساءلة وثقافة القانون، والإنصاف والمساواة) بستة مؤشرات متنوعة وهي (مؤشر السيطرة على الفساد، مؤشر فعالية الحكومة، مؤشر جودة التشريعات وتطبيقها، مؤشر سيادة القانون، مؤشر الاستقرار السياسي ومؤشر المشاركة والمساءلة).

وبهذا يتضح أن مفهوم الحوكمة يتمحور على تغيير دور الحكومة من التفرد في رسم السياسات العامة واتخاذ القرارات، إلى المشاركة والتنسيق بين المساهمين في إدارة شؤون الدولة مع المستفيدين من الخدمات العامة (الأفراد والمنظمات غير الحكومية) في صنع السياسات العامة وتقييم أداء الحكومة والرقابة على هذا الأداء وتحسين مستوى الخدمات العامة.

ومن ضرورة تطبيق مبادئ الحوكمة كمتطلبات في سورية فيما بعد الحرب وإعادة إعمارها، حاولت الباحثة في هذا البحث دراسة أثر المؤشرات الستة سابقة الذكر على الإنفاق العام في سورية خلال المدَّة (1996–2017) وفق خطوتين، تناولت الخطوة الأولى أثر متغيرات الحوكمة في وضع تغيرها العادي أو المتوقع (أي في الحالات المغايرة لحدوث صدمات فيها) على الإنفاق العام في سورية، في حين ركزت الخطوة الثانية على دراسة أثر صدمات الحوكمة على الإنفاق العام خلال تلك المدَّة المدروسة.

مشكلة البحث:

يتوقف نجاح عملية إعادة إعمار سورية على عدة أمور، من أهمها حوكمة وترشيد النفقات لدى كل من القطاعين (العام والخاص) لضمان التخصيص الفعال للموارد والكفاءة في استخدامها. ويمكن تصور ثقل المسؤولية الملقاة على عاتق الحكومة في مرحلة ما بعد الحرب عند قيادتها لإعادة الإعمار، وأهمية تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة في الإنفاق العام والتقييم والرقابة على أداء الحكومة في هذا المجال ورفع سوية الخدمات العامة المقدمة، وبما يخدم الوضع الاقتصادي الذي تمر به البلد وتوجيهه نحو تحقيق التنمية.

ومن هذا الإطار انطلقت الباحثة لتبيان ودراسة أثر متغيرات الحوكمة (وصدماتها) في الإنفاق العام في سورية، لتكون التساؤلات الرئيسة لهذا البحث على النحو الآتي:

- هل أثرت الحوكمة على الإنفاق العام في سورية خلال المدَّة (1996–2017)؟
- هل تفسر صدمات الحوكمة تقلبات (تغير) الإنفاق العام في سورية؟

أهداف البحث:

تتجلى أهداف البحث في الآتي:

-التأكيد على أهمية تطبيق الحوكمة لترشيد الإنفاق العام في مرحلة إعادة إعمار سورية.

-تبيان مدى تأثير الحوكمة على الإنفاق العام في سورية.

-قياس أثر صدمات متغيرات الحوكمة على الإنفاق العام في سورية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذه الدراسة من تناولها إحدى أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومات (الإنفاق العام) للتأثير في النشاط الاقتصادي للبلد بما يسهم في تحقيق توازنه وتنميته، وهذه السياسة تطال بتأثيرها (بشكل مباشر وغير مباشر) كل من القطاعين العام والخاص، وذلك من خلال تأثيرها وتأثرها بالمتغيرات الاقتصادية الكلية المكونة للناتج المحلي الإجمالي.

وعلى جانب آخر، تأتي أهمية هذا البحث أيضاً في تناوله مبادئَ الحوكمة التي تسعى معظم الدول إلى تطبيقها وصولاً لترشيد إنتاجية النفقة العامة ورفعها، وتحقيق الأهداف العامة (الاجتماعية والاقتصادية)، كما تتضاعف ضرورة تطبيقها في سورية بما يلائم متطلبات مرحلة ما بعد الحرب وإعادة الإعمار.

فرضيات البحث:

يقوم هذا البحث على الفرضيات الآتية:

1- فرضية العدم الرئيسة الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية للحوكمة على الإنفاق العام في سورية.

وتتفرع عن الفرضية الرئيسة الفرضيات الثانوية الآتية:

- الفرضية العدم (H_{01}): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة لمؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب على الإنفاق العام في سورية.
- الفرضية العدم (H_{02}): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة لمؤشر السيطرة على الفساد على الإنفاق العام في سورية.
- الفرضية العدم (H_{03}): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة لمؤشر فعالية الحكومة على الإنفاق العام في سورية.
- الفرضية العدم (H_{04}): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة لمؤشر الجودة التنظيمية على الإنفاق العام في سورية.
- الفرضية العدم (H_{05}): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة لمؤشر سيادة القانون على الإنفاق العام في سورية.
- الفرضية العدم (H_{06}): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة لمؤشر المشاركة والمساءلة على الإنفاق العام في سورية.

2- فرضية العدم الرئيسة الثانية: لا تؤثر صدمات الحوكمة على الإنفاق العام في سورية.

وتتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

- الفرضية العدم (H_{07}): لا تؤثر صدمات الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب على الإنفاق العام في سورية.
- الفرضية العدم (H_{08}): لا تؤثر صدمات السيطرة على الفساد على الإنفاق العام في سورية.
- الفرضية العدم (H_{09}): لا تؤثر صدمات فعالية الحكومة على الإنفاق العام في سورية.

حدود البحث المكانية : الجمهورية العربية السورية.

حدود البحث الزمانية: المدَّة (1996– 2017).

صعوبات البحث:

لا تتوفر بيانات حول الأرقام الفعلية والتفصيلية للسياسة الإنفاقية العامة في فترة الحرب.

منهجية البحث:

اتبعت الباحثة في هذا البحث المقاربة الاستنباطية (إستراتيجية النظرية – قبل– البحث)، حيث جرى تبني الفرضيات قبل تجميع البيانات عن الإنفاق العام ومؤشرات الحوكمة خلال المدَّة (1996 – 2017)، وقد جرى الاعتماد على أسلوب الانحدار الخطي المتعدد وفق برنامج (SPSS)؛ لدراسة أثر متغيرات الحوكمة على الإنفاق العام في الظروف المغايرة لحدوث صدمات فيها (عند تغيراتها العادية والمتوقعة).

ثم في المرحلة الثانية (في دراسة أثر صدمات متغيرات الحوكمة) جرى تحليل البيانات الثانوية للسلاسل الزمنية حول تلك المتغيرات باستخدام الحزمة البرمجية (EViews) وفق الأساليب الكمية القياسية، ونخص بالذكر نماذج المتجهات ذات الانحدار الذاتي VAR (Vector Auto Regression Models) ، دوال الاستجابة الدفعية (Impulse response functions)، وتحليل التباين (Variance decomposition).

كما قامت الباحثة بتحويل بيانات السلاسل الزمنية السنوية إلى ربعية من خلال تطبيق خوارزمية (quadratic match average). إلى جانب إضافة عدد صحيح موجب إلى سلسلة الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب، بسبب تضمنها (الصفر) في بعض الأعوام مما يمنع إمكانية أخذ اللوغاريتم الطبيعي له، وهذا ما حافظ على الاتجاه العام للسلسلة.

متغيرات البحث:

- **المتغير التابع:** إجمالي الإنفاق العام، رمزه (PSR).
- **المتغيرات المستقلة:**
  - مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب، رمزه (PS).
  - مؤشر السيطرة على الفساد، رمزه (CC).
  - مؤشر فعالية الحكومة، رمزه (GE).
  - مؤشر الجودة التنظيمية، رمزه (RQ).
  - مؤشر سيادة القانون، رمزه (RL).
  - مؤشر المشاركة والمساءلة، رمزه (VA).

الإطار النظري:

أولاً: الحوكمة

1- تعريف الحوكمة

لم يكن هناك اتفاقٌ واضحٌ حول وضع تعريف موحد للحوكمة، وإن كانت التعريفات التي قدمتها المؤسسات الدولية أو الأكاديميون تتشابه في نقاط، وتختلف في نقاط أخرى، ومن هذه التعريفات نذكر الآتي:

-عُرِّفت الحوكمة الرشيدة بأنها: "عملية التسيير والإصلاح المؤسساتي المتعلق بالإدارة، وباختيار السياسات، وبتحسين مستوى التنسيق، وتقديم الخدمات في المرافق العمومية، باستخدام الأساليب السليمة، وروح المسؤولية، والشفافية، للوصول إلى الأهداف والنتائج المسطرة وتحقيق التنمية المستدامة". [1]

-كما عرف خبراء البنك الدولي الحوكمة:" بأنها الطريقة التي تمارس بها السلطة إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من أجل التنمية" [2]

على أن ترتكز الحوكمة على المبادئ (الديمقراطية والشفافية والمساءلة وثقافة القانون، والإنصاف والمساواة)، ليتمحور عندئذ مفهوم الحوكمة حول تغيير دور الحكومة من التفرد في رسم السياسات العامة واتخاذ القرارات، إلى وضع المشاركة والتنسيق بين كل من المساهمين في إدارة شؤون الدولة مع المستفيدين من الخدمات العامة (الأفراد والمنظمات غير الحكومية) في صنع السياسات العامة وتقييم أداء الحكومة والرقابة على هذا الأداء وتحسين مستوى الخدمات العامة.

2- أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة وممارستها:

لا تتوقف أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة على الشركات فقط، بل تتعداها إلى مستوى الحكومات، وتتمحور تلك الأهمية حول النقاط الآتية: [3]

- تحقيق الانضباط المالي الإداري والسلوكي في كافة المنشآت والمنظمات والسلطة.
- تفضي الحوكمة الجيدة إلى توزيع وتخصيص أمثل للموارد، لرفع مستوى الفائدة والمنفعة المرجوة من الإنفاق، إلى جانب رفع القدرة التنافسية للمنشآت والجهات التي قامت بتطبيقها (خاصة أم عامة).
- تعميق ورفع مستوى الأخلاق وثقافة المسؤولية والواجب، وخلق بيئة تتوافر فيها الشفافية التي تحسن عملية صنع القرار.
- تجنب الفساد الإداري والمالي وتلافي التبذير والإسراف.
- تعد الحوكمة وسيلة رقابة وإشراف محكم، تسهل التطبيق القانوني السليم للتشريعات القانونية والضوابط، وبالتالي حسن سير العملية الإدارية وصنع القرار، وضمان حقوق المجتمع والأفراد وزيادة الثقة بالحكومات.

3- مؤشرات الحوكمة:

حددت المؤشرات العالمية للحوكمة وفقاً لخبراء البنك الدولي (Indicators Worldwide Governance) (WGI)، بما يقيس جوانب عدة كالآتي : [4]

1) مؤشر الاستقرار السياسي (Political Statbility and absent of violance) (PS): يقيس هذا المؤشر مدى استقرار الحكومة والبلد، أو وجود عنف بطابع سياسي أو إرهابي.

2) مؤشر السيطرة على الفساد (Control of Corruption) (CC): حيث يقيس هذا المؤشر المدى الذي يمكن من خلاله للسلطة العامة أن تحجّم المكاسب الشخصية الصغيرة والكبيرة لأشخاص الحكم من استغلالهم لمناصبهم وللموارد العامة أو للقطاع الخاص.

3) مؤشر فعالية الحكومة (Effectiveness Government) (GE) : يقيس هذا المؤشر مدى جودة الخدمات العامة، ودرجة استقلالية عمل الحكومة عن الضغوط السياسية، ومدى التزام الحكومة بتنفيذ سياسات فعالة والحفاظ على المصداقية.

4) مؤشر الجودة التنظيمية أو جودة التشريعات وتطبيقها (Regulatory Quality)(RQ): يعبر عن مدى قدرة الحكومة على صياغة سياسات ولوائح فعالة وتنفيذها، يكون من شأنها دعم التنمية.

5) مؤشر سيادة القانون (Rule of Law) (RL) : يقيس مدى ثقة المتعاملين بتطبيق القانون من قبل الحكومة بنحو متساوٍ على كل الأفراد والمنظمات، حماية حقوق الملكية ، وبشكل خاص الثقة في مدى إنفاذ العقود.

6) مؤشر المشاركة والمساءلة (Voice and Accountability)(VA): يقيس مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم والمشاركة في صنع القرار السياسي، بالإضافة إلى حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية الإعلام.

4- أهداف حوكمة إدارة المالية العامة:

تدور أهم أهداف حوكمة الموازنة العامة حول النقاط الآتية: [5]

1) تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة كل من يقوم بإعداد الموازنة العامة والمصادقة عليها وتنفيذها، وبالتالي هذا ما يضمن تحقيق الحماية للمواطنين، والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة، ليؤدي ذلك في النتيجة إلى الأهداف العامة الاقتصادية والاجتماعية وزيادة الرفاهية وجودة الخدمات العامة المقدمة.

2) التأكيد على ضمان تدقيق الأداء المالي ووجود لجان مستقلة تمكن من محاسبة الجهات المنوطة بإدارة الموازنة العامة أمام الشعب.

3) وضع نظام الحوافز المناسبة للمجالس المحلية المنتخبة حتى تستطيع تحقيق الأهداف العامة.

4) تحديد واجبات وحقوق المشاركين في إدارة الموازنة العامة.

5) تعزيز الثقة لجميع الأطراف المتعاملة مع إدارة الموازنة العامة للدولة.

ثانياً: الإنفاق العام

-تعرف النفقة العامة: بأنها" مبلغ نقدي يخرج من خزانة الدولة بقصد إشباع حاجة عامة" [6] [7]

وبما أن أحد أهم أسباب تطبيق الحوكمة هو الوصول لترشيد الإنفاق العام، فإن هذا الترشيد عرّف بأنه: " العمل على زيادة فاعلية الإنفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد القومي على تمويل ومواجهة التزاماته

الداخلية والخارجية، مع القضاء على مصدر التبذير والإسراف إلى أدنى حد ممكن. لذا فإن ترشيد الإنفاق العام لا يقصد به ضغط حجمه فقط، بل الحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدر من هذا الإنفاق. [7]

كما تم التأكيد على أنه يقصد بترشيد الإنفاق العام " التزام الفعالية في تخصيص الموارد والكفاءة في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع"، أي أن الفعالية هي توجيه الموارد العامة إلى الاستخدامات التي ينشأ عنها مزيج من المخرجات تتفق مع تفضيلات أفراد المجتمع، فالفعالية تنصرف إلى مرحلة دراسة الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها، وترتيب هذه الأهداف وفقاً لأهميتها النسبية بما يتفق والمرحلة التي يمر بها. [9]

1- **أنواع النفقات العامة:**

تقسم النفقات العامة بحسب عدة معايير؛ أهمها معيار الغرض منها: (إدارية واقتصادية واجتماعية ومالية وعسكرية)، أو قد تقسم بحسب آثارها الاقتصادية على الإنتاج القومي إلى نفقات حقيقية وتحويلية وإلى نفقات عامة جارية واستثمارية على الشكل الآتي: [10]

1- النفقات الحقيقية والتحويلية: حيث تؤدي النفقات الحقيقية إلى زيادة في الدخل القومي بصورة مباشرة، أو قد تكون وسيلة للحصول على مقابل معين يتمثل في السلع والخدمات كمرتبات موظفي الدولة والنفقات اللازمة للخدمات الصحية والتعليمية والدفاعية ...

بينما تصدر النفقات التحويلية دون أن يكون في مقابلها سلع وخدمات ولا تؤدي إلى زيادة الإنتاج القومي بشكل مباشر، بل تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل القومي من قطاع إلى قطاع آخر أو من فئة إلى فئة أخرى، وذلك بقصد زيادة القوة الشرائية لبعض منشآت او قطاعات المجتمع ومنها:

أ- نفقات تحويلية اجتماعية (إعانات اجتماعية): وتهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية لبعض فئات المجتمع، كإعانات البطالة أو ضحايا الحرب أو لأصحاب الأسر الكبيرة.

ب- نفقات تحويلية اقتصادية (إعانات اقتصادية): كإعانات لبعض منتجي السلع الضرورية للحد من ارتفاع أسعارها وتأمينها في الأسواق، وهي إعانات مباشرة للمنتجين وغير مباشرة للمستهلكين كإنتاج الخبز والسكر في مصر وسورية.

ت- نفقات تحويلية مالية (إعانات مالية): ومنها المعاشات لموظفي الدولة بعد انتهاء خدمتهم (أو تكون لورثتهم).

2- النفقات الجارية والرأسمالية: فتكون النفقات الجارية عبارة عن إنفاق عام تستهدف به الحكومة تسيير أمور إداراتها وقيامها بواجباتها وللحصول على ما تحتاجه من سلع (كرواتب الموظفين والنفقات الإدارية الاستهلاكية كالإيجارات واللوازم).

في حين تحدد النفقات الرأسمالية بالنفقات الاستثمارية التي تخصصها الدولة للحصول على المعدات الرأسمالية اللازمة لزيادة الإنتاج السلعي (نفقات الإنشاء والتعمير والتجهيزات) أو لزيادة الخدمات العامة (مشروعات الخدمات العامة كالمدارس والمستشفيات).

3- **أهداف ترشيد الإنفاق العام : [11]**

تدور أهم الأهداف التي تسعى إليها الحكومات في ترشيدها لإنفاقها العام حول الآتي:

-رفع الكفاءة الاقتصادية لاستخدام الموارد والإمكانات المتاحة.

-خفض عجز الموازنة ومعالجة التضخم والمديونية، إلى جانب الإسهام في تدعيم القيام بمشاريع اقتصادية هامة والابتعاد عن مشاريع هامشية لا تخدم عملية النمو والتنمية.

-الابتعاد عن المصاريف التي لا تقود إلى مردودية كبيرة.

-السعي لتحقيق التنمية والأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

-محاربة الإسراف والتبذير وكافة مظاهر وأشكال سوء استعمال السلطة والمال العام.

-المحافظة على التوازن بين السكان والموارد في مختلف المراحل الزمنية القصيرة والمتوسطة.

-تجنب مخاطر المديونية وآثارها، خصوصاً وأن الكثير من الدول النامية تعاني من تعمق تراكم ديونها بدلاً من تقليصها، وخاصة إن كانت ناتجة عن إسراف او اختلاس في سنوات مضت ومتابعة هذه الممارسات دون توقفها.

- الاكتفاء الذاتي النسبي في الأمد الطويل.

-الاحتياط من كافة الأوضاع المالية الصعبة والمتغيرة محلياً وعالمياً.

3-عوامل نجاح عملية حوكمة الإنفاق العام

من أهم هذه العوامل نورد الآتي:[12]

-تحديد الأهداف بدقة: بحيث تكون أهداف الموازنة (الحالية والمستقبلية متوسطة وطويلة الأجل) واضحة ودقيقة، سواء أكانت هذه الأهداف للمجتمع ككل أو متعلقة بالوحدات التنظيمية.

-تحديد الأولويات: تندرج هنا المشاريع والبرامج وفق سلم الأولويات بما يشبع حاجات الأفراد الأكثر إلحاحاً وأهمية في المرحلة الراهنة. ويكون ذلك بمراعاة مدى خطورة المشكلة التنموية ودرجة اهتمام الأفراد بها، إلى جانب عاملي الزمن والخبرة لضمان سرعة المعالجة بنجاح.

-التقييم الدوري للبرامج الإنفاقية للحكومة: أي تقييم مدى كفاءة وفعالية أداء الوحدات الحكومية والقطاع العام ومدى تقاربه من خطط الموازنة العامة وأهدافها.

-عدالة الإنفاق العام ومدى تأثيره لصالح الفئات ذات الدخل المحدود:

حيث ينبغي توجيه المنافع والخدمات الناتجة عن النفقات العامة لصالح الطبقات الفقيرة في المجتمع لتأمين الحاجات الأساسية ومساعدتها على النهوض في مستواها الاجتماعي والتعليمي والصحي ... بما يساعد على تقليل الفجوات بين طبقات المجتمع وعدالة توزيع الدخل القومي بينها.

-تفعيل دور الرقابة على النفقات العامة: ضرورة توفر نظام رقابي فعال لضمان توافق التنفيذ مع المخطط، ويكون للقائمين عليه صلاحيات لمساءلة المقصرين وإحالتهم للعقاب.

وعلى جانب آخر، وجد البعض أن الحوكمة الرشيدة في إدارة القطاع العام هي ضماناً بأن لتكون هناك قدرات جيدة للقيادة، وتكون تصرفاتها وتنفيذ سياساتها وفقاً للمصالح العامة وبشفافية، وبالتزام قوي من قبل هذه الإدارة على سلامة القيم الأخلاقية وسيادة القانون، والانفتاح على أفراد المجتمع بما يخدم تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية وبيئية مستدامة، إضافة إلى أن كل ذلك يستوجب إدارة المخاطر ورقابة داخلية قوية وعامة للإدارة المالية. [13]

ثالثاً: الإنفاق العام والحوكمة في سورية

لم يسر كل من الإنفاق العام ومتغيرات الحوكمة في سورية على وتيرة واحدة خلال المدَّة المدروسة (التسعينات والعقدين الأول والثاني من القرن الحالي)، وهذا مايظهر لنا عند تتبع الشكلين البيانيين الآتيين لمنحنيات حركة تطور المتغيرات المستقلة والإنفاق العام.

الشكل رقم (1): العلاقة بين بعض متغيرات الحوكمة والإنفاق العام في سورية، ج1

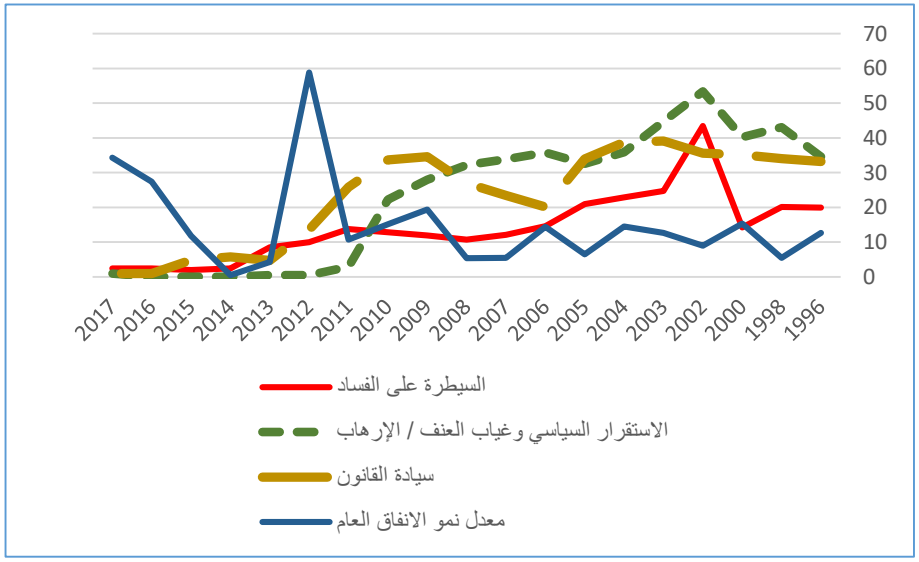

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة المالية

الشكل رقم (2): العلاقة بين بعض متغيرات الحوكمة والإنفاق العام في سورية، ج2

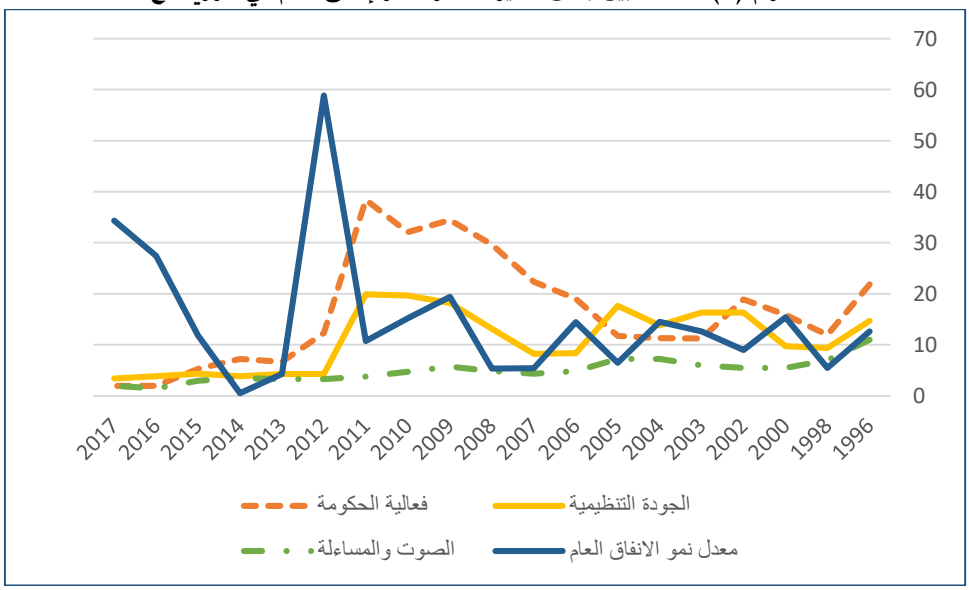

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة المالية

إن الملاحظة الإجمالية للشكلين البيانيين تختلف عن الملاحظة التفصيلية لهما، فالإجمالية لا تُظهر وجود علاقات واضحة ممتدة وتستمر لكامل المدَّة المدروسة، والمتغير الذي كان قد أثر في الإنفاق العام خلال بضع سنوات

قليلة (أحياناً لم يتجاوز ذلك السنتين) لم يستمر ذلك طويلاً، بل كان التأثير الأكبر على الإنفاق العام عندئذ لمتغيرات وعوامل أخرى ومستجدات على بعض الأصعدة.

باستثناء مؤشري الاستقرار السياسي والسيطرة على الفساد، حيث كان لكل منهما علاقة عكسية مع الإنفاق واضحة امتدت من التسعينات إلى عام 2005، فمع ارتفاع (انخفاض) كل من المؤشرين المذكورين، كان يقابله انخفاض (ارتفاع) في الإنفاق العام، أي عند زيادة الاستقرار السياسي (مثلاً) كانت تقل النفقات العامة العسكرية والأمنية مع انخفاض آخر في نسبة الاستثمار العام من الإجمالي وزيادة الاستثمار الخاص مصحوبة بتوافر بيئة آمنة للمستثمرين، وكذلك الحال مع زيادة مؤشر السيطرة على الفساد كان يقل معدل نمو الإنفاق العام نتيجة توفير في حجم المال المعرض للاختلاس أو الهدر.

ثم في السنوات الباقية لم تتضح تلك العلاقات وكان التأثير الجوهري على الإنفاق يعود لعوامل أخرى سنشير إلى بعضها لاحقاً.

أما في مرحلة سنوات الحرب، فقد لوحظ انخفاضٌ واضحٌ وكبيرٌ لمؤشرات الحوكمة وتراجع في تطبيقها يكاد يكون معدوماً.

بالعودة إلى منحني الإنفاق العام، نلاحظ أنه لم يكن على وتيرة واحدة خلال التسعينات مع العقدين الأوليين في القرن الحالي، ففي التسعينات كان التوجه نحو سياسة إنفاقية انكماشية، وحين حاولت الحكومة تشجيع القطاع الخاص لزيادة مشاركته في عملية التنمية من خلال الاستثمار، وخاصة بمزايا وإعفاءات ضريبية تضمنها قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991، قام في المقابل العديد من المستثمرين عندئذ باستغلال عيوب ونواقص القانون و اكتفوا فقط بالمشاريع سريعة الربح وغير المهمة اقتصادياً وأوقفوا بعضها مع انتهاء سنوات الإعفاءات الضريبية. وعلى الرغم من تقديم الحكومة للمزايا الضريبية كتشجيع للقطاع الخاص، إلا أنها لم ترافق هذه الخطوة بتوفير بنية تحتية جيدة تخدم قيام المشاريع الخاصة المهمة أو فتح المجال للاستثمار الخاص في القطاعات المحتكرة من قبل الحكومة. [14]

وفي سياق القطاع العام، كان قد بدأ بعمليات إصلاحية بسيطة ومتواضعة في أول التسعينات، سرعان ما تراجع عنها (ولم تتوفر كما قلنا سابقاً البنية التحتية الجيدة)، واستمر العمل في مستوى تكنولوجي متدنٍ بتجهيزات وآلات قديمة من فترة الثمانينيات إلى أواخر التسعينات، مما أعاق كل ذلك تطوير هذا القطاع ورفع قدرته التنافسية، إضافة إلى غياب وجود نظام فعال للتقييم والرقابة وضبط الفساد والهدر في الإنفاق العام، وبشكل عام يمكننا القول إنه كان هناك ضعف في كفاءة الإنفاق العام (الجاري والاستثماري) [15]

بعد عام 2000، بدأت تظهر بوادر النية للتوجه نحو تطبيق سياسة إنفاقية توسعية، فقد كانت قد أوضحت الحكومة في الموازنات العامة سعيها لزيادة اعتمادات الإنفاق العام زيادة سنوية لا تقل عن 10%، إلا أن الوضع لم يكن دوماً وفق هذا التوجه ولم يكن للإنفاق العام بعد عام 2000 اتجاه عام واحد (بل كان هناك صعود وهبوط) لأسباب عدة، كانخفاض نسبة التنفيذ الفعلي للإنفاق العام الاستثماري (2000–2010)، ولا سيما المدَّة (2007–2010) فكان متوسطها 76% عما جرى تخطيطه، واستمر الانخفاض بعد بدء الحرب بشكل أكبر لتكون حوالي (44%– 24%) خلال عامي 2011–2012.

وفي المقابل شهدت نسبة التنفيذ الفعلي للإنفاق العام الجاري زيادة طفيفة عما تم تخطيطه في الموازنات بمتوسط (103%) في المدَّة (2007–2010)، قبل أن تنخفض انخفاضاً كبيراً في عام 2012 لتصل إلى حوالي 57%.[16]

ومن الأسباب التي كانت ذات تأثير أكبر على تغير تنفيذ الاعتمادات للإنفاق العام في بعض الأعوام، كان ارتفاع أسعار المشتقات النفطية في عام 2005، إلى جانب ظهور ظروف سياسية بدول الجوار كان لها آثارٌ سلبية على أداء اقتصاديات المنطقة، كحالة تردي الأوضاع في العراق والأوضاع السائدة في لبنان وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة، كلها أسهمت في انكماش النمو الاقتصادي الحقيقي في دول المشرق العربي ومنها سورية. [17]

كما كانت في عامي 2007-2008 حالة جفاف حاد ألحقت الضرر في القطاع الزراعي وبمستوى معيشة سكان الريف والعاملين في هذا القطاع بشقيه النباتي والحيواني. [18]

إضافة إلى أن عام 2008 شهد أحداثاً أخرى أثرت سلباً على الاقتصاد السوري، كارتفاع أسعار المشتقات النفطية وبدء الأزمة المالية العالمية وتراجع كل من قطاع السياحة والصناعة والتصدير وانخفاض معدل النمو الاقتصادي.[19]

وعلى جانب آخر، شهد العقد الأول من القرن الحالي عدة توجهات وقرارات حكومية لأهداف اقتصادية اجتماعية عديدة، كدعم تشغيل الشباب ومحاربة البطالة وفق عدة برامج لدعم مشاريعهم وتقديم القروض والمنح لهم، إضافة إلى أنه تم إصدار عدة مراسيم لزيادة الرواتب كما في عامي 2006- 2008 وتأمين فرص عمل جديدة في القطاع العام.

كما جرى إحداث أربع مدن صناعية تتمتع ببنية تحتية جيدة تخدم القطاع الخاص وتوفر فرصاً للتكامل والتفاعل بين أنواع الصناعات والحرف، وخفضت تكاليف الاستثمار بشكل جيد مقارنة مع الاستثمارات خارجها (طرق – كهرباء – مياه – صرف صحي...) إلى جانب توفير أبنية خدمات جاهزة لإقامة المعامل والمنشآت وتوفير السكن للعمال...

أما في فترة الحرب، فيُلاحظ وجود انخفاض كبير جداً لمؤشرات الحوكمة تكاد تنعدم، مع ارتفاع للإنفاق العام بنحو ملحوظ في بداية فترة الحرب، نتيجة تزايد النفقات العسكرية عن الموازنات السابقة وارتفاع في النفقات الصحية وتكاليف البطاقة التموينية والإعانات، فبينما كانت تخصص جزءاً من الاعتمادات كمساهمة في تثبيت الأسعار بمبلغ (25 مليار ل.س)، زاد في عام 2012 إلى 386 ملياراً ثم إلى 512 ملياراً في عام 2013 بسبب زيادة المخصصات لكل من المشتقات النفطية والطاقة الكهربائية والسلع التموينية ودعم مؤسسات المياه والنقل والأقطان والحبوب بسبب ارتفاع عجوزاتها.[20]

الإطار العملي:

المرحلة الأولى: دراسة أثر مؤشرات الحوكمة على الإنفاق العام في سورية

تناولت الباحثة في هذه الخطوة دراسة أثر مؤشرات الحوكمة في الحالات المغايرة لحدوث صدمات فيها، وذلك وفق التحليل الإحصائي (باستخدام برنامج Spss) بالاعتماد على أسلوب الانحدار المتعدد (Multiple linear regression) لاختبار الأثر والتحقق من الفرض الموضوع. وكانت عيّنة الدّراسة عبارة عن سلسلة زمنيّة من عام 1996 حتّى عام 2017 تتضمّن بيانات حول متغيّرات الدّراسة (الإنفاق العام ومؤشرات الحوكمة الستة : المشاركة والمساءلة, فعالية الحكومة ,السيطرة على الفساد ,الاستقرار السياسي وغياب العنف ,الجودة التنظيمية ,سيادة القانون) وكانت نتائج الدراسة على الشكل الآتي:

جدول رقم (1) :معاملي التحديد والارتباط

Model Summary[b]				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.545[a]	.297	-.054-	13.73533

a. Predictors: (Constant), المشاركة والمساءلة ,فعالية الحكومة ,السيطرة على الفساد ,الاستقرار السياسي وغياب العنف ,الجودة التنظيمية ,سيادة القانون

b. Dependent Variable: معدل نمو الإنفاق العام

ويظهر من الجدول السابق أن قيمة معامل الارتباط R= 0. 545، ومربع معامل الارتباط (R Square) 29.7% وهي قيمة منخفضة، وتعني أن المتغيرات المستقلة تفسر فقط حوالي 29.7% من التباين في الإنفاق العام وهي نسبة ليس لها دلالة معنوية كما سيؤكد ذلك الجدول الآتي.

جدول رقم (2): تحليل التباين

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	957.370	6	159.562	.846	.559[b]
	Residual	2263.911	12	188.659		
	Total	3221.281	18			

a. Dependent Variable: معدل نمو الإنفاق العام

b. Predictors: (Constant), المشاركة والمساءلة ,فعالية الحكومة ,السيطرة على الفساد ,الاستقرار السياسي وغياب العنف ,الجودة التنظيمية ,سيادة القانون

المصدر: نتائج تحليل الانحدار المتعدد

حيث احتوى الجدول السابق نتائجَ تحليل التباين **ANOVA** لاختبار معنوية الانحدار ، وفيه يظهر أن قيمة sig = 0.55 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05؛ لذا نستطيع أن نقبل الفرضية العدم الرئيسة الأولى ويكون الانحدار غير معنوي، وبالتالي لا توجد علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (الإنفاق العام) وليس لها تأثير جوهري في تباين المتغير التابع (حجم الإنفاق العام).

ويؤكد ذلك جدول معاملات نموذج الانحدار الآتي:

جدول رقم (3) : معاملات نموذج الانحدار

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients			Correlations		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.	Zero-order	Partial	Part
1	(Constant)	25.707	9.000		2.856	.014			
	الاستقرار السياسي وغياب العنف (ps)	-.799	.472	-1.123	-1.693	.116	-.370	-.439	-.410
	السيطرة على الفساد (cc)	.492	.644	.367	.764	.459	-.240	.215	.185
	فعالية الحكومة (GE)	.091	.507	.074	.180	.860	-.188	.052	.044
	الجودة التنظيمية (RQ)	-1.995-	1.521	-.894	-1.311	.214	-.297	-.354	-.317
	سيادة القانون (RL)	1.279	.894	1.325	1.431	.178	-.283	.382	.346
	المشاركة والمساءلة (VA)	-1.768-	2.409	-.292	-.734-	.477	-.322	-.207	-.178

a. Dependent Variable: معدل نمو الإنفاق العام

فتكون معادلة خط الانحدار كما الآتي:

$$Y = 25.70 - 0.799\ PS + 0.492\ CC + 0.091\ GE - 1.995\ RQ + 1.279\ RL - 1.768\ VA$$

ومن المعادلة يتضح وجود علاقة طردية بين كل من (السيطرة على الفساد، فعالية الحكومة، سيادة القانون) والإنفاق العام في سورية، في حين تتبين العلاقة العكسية بين كل من (الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب، الجودة التنظيمية ، المشاركة والمساءلة) مع الإنفاق العام، إلا أن جميع هذه الارتباطات لم تكن ذات دلالة إحصائية، فجميع قيم SIG للمتغيرات السابقة في الجدول السابق كانت أكبر من مستوى الدلالة 5%. ومنه نستطيع أن نقبل الفرضية العدم الرئيسة الأولى فيكون الانحدار غير معنوي وبالتالي لا يوجد أثر للمتغيرات المستقلة في المتغير التابع (الإنفاق العام). ونقبل جميع الفرضيات العدم الفرعية (H_{01}، H_{02}، H_{03}، H_{04}، H_{05}، H_{06})؛ أي لا أثراً ذا دلالة معنوية لكل من (الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب، السيطرة على الفساد، فعالية الحكومة، الجودة التنظيمية، سيادة القانون، المشاركة والمساءلة) في الإنفاق العام في سورية خلال المدَّة المدروسة.

ومنه يمكن القول إن متغيرات الحوكمة لم تكن ذات تأثير جوهري في الإنفاق العام، بل كان هناك متغيرات وعوامل أخرى أكثر تأثيراً وخاصة بسبب ضعف تطبيق مؤشرات الحوكمة في سورية.

وبهذا نكون قد وصلنا إحصائياً إلى نتيجة تدعم ما جرى استعراضه في التحليل النظري والرسم البياني الذي بين أن الصورة الإجمالية لعلاقة المتغيرات المستقلة مع الإنفاق العام خلال كامل المدَّة المدروسة (دون تفصيل بعض السنوات) لم تكن واضحة أو مستمرة لسنوات طويلة.

اختبار البواقي:

ولاختبار تجانس البواقي وخضوعها للتوزيع الطبيعي، ندرج الأشكال الآتية التي تبين توزع البيانات بحسب التوزيع الطبيعي:

الشكل رقم (3): اختبارات البواقي

كما يوضح شكل الانتشار للبواقي عدم وجود نمط معين للنقاط في الشكل وهذا يتسق مع شرط الخطية المتطلب لاختبار الانحدار

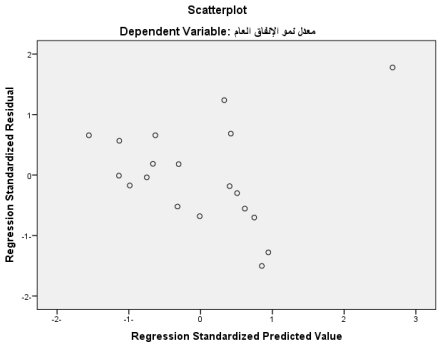

الشكل رقم (4): شكل الانتشار

المرحلة الثانية: دراسة وتحليل أثر صدمات متغيرات الحوكمة في الإنفاق العام

1- اختبار الاستقرار (Stationarity Test)

سنبدأ باختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات المشمولة بالتحليل، وستكتفي الباحثة باختبار المعزز لديكي-فوللر لجذور الوحدة (ADF) (Augmented Dickey – Fuller test)، فنبدأ بالاختبار عند المستوى وفق القاطع، و (constant , linear trend) القاطع والاتجاه معاً ثم بدونهما.

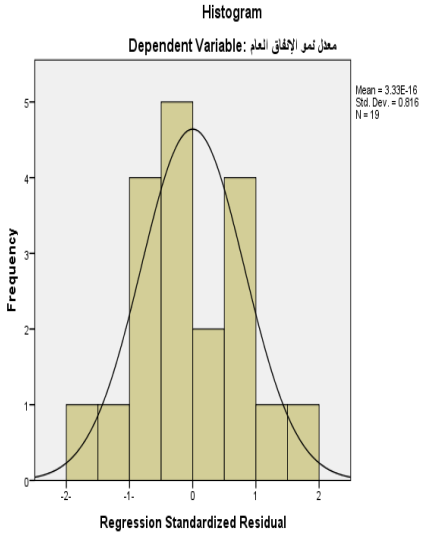

رقم الجدول

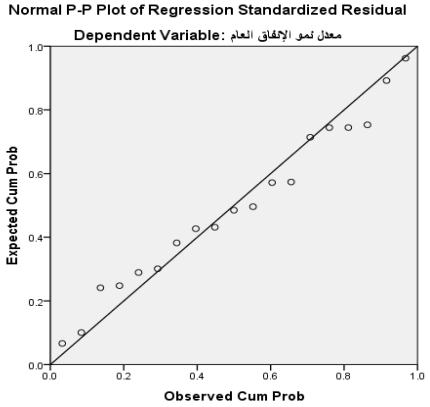

(4):اختبار Augmented Dickey – Fuller test (ديكي فولر المطوّر)

Prob عند المستوى			
	Trend and intercept	intercept	None
Ln PSR	0.0057	0.0008	0.6703
Ln PS	0.4678	0.5375	0.2495
Ln CC	0.6350	0.9323	0.2269
Ln GE	0.8493	0.7097	0.2649
Prob عند الفروق الأولى			
	Trend and intercept	intercept	None
Ln PSR	0.0959	0.0256	0.0020
Ln PS	0.8357	0.3934	0.0838
Ln CC	0.1858	0.0955	0.0192
Ln GE	0.0681	0.0185	0.0017
Prob عند الفروق الثانية			
	Trend and intercept	intercept	None
Ln PSR	0.0000	0.0000	0.0000
Ln PS	0.0003	0.0001	0.0000
Ln CC	0.0001	0.0000	0.0000
Ln GE	0.0028	0.0002	0.0000

ثم نقوم بالمقارنة بين القيم الإحصائية المحسوبة t مع القيم الإحصائية الجدولية t أو القيم الحرجية، أو يمكن الاعتماد (كما في الجدول السابق) على قيم الاحتمالات التي كانت جميعها أكبر من 5%؛ لنستدل على إمكانية قبول فرضية العدم القائلة بأن المتغيرات محل الاختبار غير ساكنة في مستواها لوجود جذر وحدة، وبهذا تكون السلاسل جميعها غير مستقرة، فنقوم من جديد بالاختبار السابق (Augmented Dickey – Fuller test) دون أن يكون ذلك عند المستوى، بل نجري تفاضل (فرق) لهذه السلاسل مرة واحدة من أجل جعلها مستقرة ومن أجل أن تكون السلسلة الزمنية متكاملة من الدرجة (d) ، أي ($x_1 \rightarrow I(d)$)

وتُظهر من جديد نتائج الجدول بأن هذه المتغيرات المدروسة ليست مستقرة عند الفروق الأولى، لنتابع من جديد أخذ فروق جديدة، لنصل إلى أن جميع السلاسل السابقة مستقرة عند الفروق الثانية، وذلك بالاعتماد على أن قيم الاحتمالات جميعها كانت أصغر من 5%، ومنه لا نستطيع قبول فرضية العدم القائلة بوجود جذر وحدة في السلسلة، لتكون السلاسل الزمنية المدروسة مستقرة ومتكاملة من الدرجة الثانية، وهناك احتمال أن تكون متكاملة تكاملاً مشتركاً.

1- تحديد عدد درجات التأخير للنموذج VAR(P) :

نحسب عدد التأخرات بناءً على أساس أصغر قيمة تأخذ بها معظم المعايير، وخاصة بحسب أهم معاملين فيها (Schwarz information criterion , Akaike information criterion) فتكون في هذه الحالة في الجدولين الآتيين فترة التباطؤ =2 .

الجدول رقم 5: عدد درجات التباطؤ

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
9.284432	9.353144	9.238196	0.120838	NA	−388.6233	0
−3.126949	−2.783385	−3.358126	4.09e−07	1037.823	162.7204	1
−4.058064*	3.439648*	4.474182*	1.34e−07*	113.4320*	226.1528	2
−3.675412	−2.782145	−4.276473	1.65e−07	12.87078	233.7501	3

و يتضح بأن شروط الاستقرار (VAR satisfies the stability condition.) محققة إذ إن المعاملات جميعها أصغر من الواحد (modulus)، كما في الجدول الآتي (جدول معاملات الجذور)، والجذور جميعها تقع داخل دائرة الوحدة، مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة في ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين.

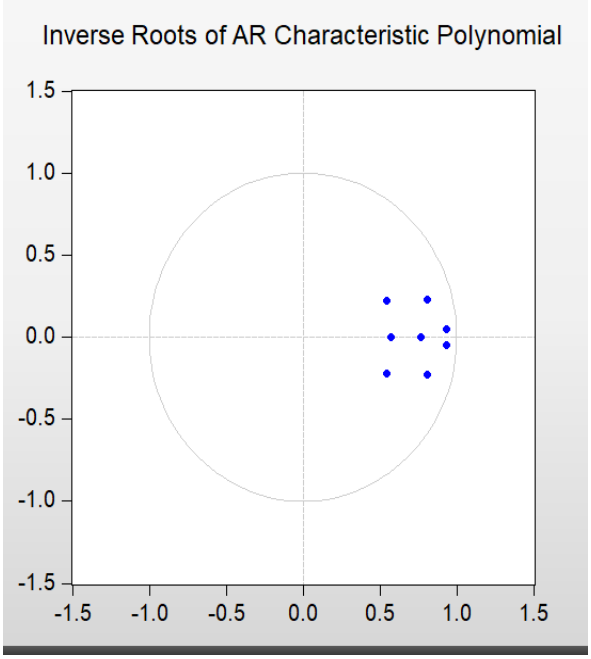

الشكل رقم (5): جذور الوحدة

الجدول رقم (6): معاملات الجذور

Roots of Characteristic Polynomial
Endogenous variables: LN_PSR LN_PS LN_CC LN_GE
Exogenous variables: C

Lag specification: 1 2
Date: 07/27/19 Time: 21:11

Modulus	Root
0.933260	0.931858 − 0.051132i
0.933260	0.931858 + 0.051132i
0.840288	0.808986 − 0.227212i
0.840288	0.808986 + 0.227212i
0.769164	0.769164
0.585618	0.542980 − 0.219365i
0.585618	0.542980 + 0.219365i
0.572556	0.572556

No root lies outside the unit circle.
VAR satisfies the stability condition.

وبعد اختيار فترة التباطؤ (p=2) سنقوم بتطبيق اختبار السببية (Granger Causality Test) ثم اختبار جوهانسن Johansen على النموذج VAR(2)

اختبار السببية:

بهذا الاختبار يتأكد من جديد (كما وجدنا سابقاً) عدم تأثير متغيرات الحوكمة على الإنفاق العام في سورية، حيث يتبين أنها لا تسبب الإنفاق العام (في الحالات المغايرة لحدوث صدمات فيه)

الجدول رقم (7): اختبار سببية جرانجر

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 07/27/19 Time: 21:25

Sample: 1996Q1 2017Q4

Lags: 2

Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
			LN_PS does not Granger Cause
0.6642	0.41119	86	LN_PSR
0.9819	0.01823		LN_PSR does not Granger Cause LN_PS
			LN_GE does not Granger Cause
0.9506	0.05074	86	LN_PSR
0.5463	0.60920		LN_PSR does not Granger Cause LN_GE
			LN_CC does not Granger Cause
0.3646	1.02155	86	LN_PSR
0.3423	1.08633		LN_PSR does not Granger Cause LN_CC
			LN_GE does not Granger Cause
0.0902	2.47892	86	LN_PS
0.0169	4.29523		LN_PS does not Granger Cause LN_GE
			LN_CC does not Granger Cause
0.9403	0.06162	86	LN_PS
0.0125	4.62899		LN_PS does not Granger Cause LN_CC

			LN_CC does not Granger Cause
0.2055	1.61366	86	LN_GE
0.4738	0.75396	LN_GE does not Granger Cause	LN_CC

4- تطبيق اختبار جوهانسن (Johansen Cointegration Test)

لنختبر أولاً أن رتبة المصفوفة M تساوي الصفر (r=0) أي:

$H_0: r = 0$

$H_0: r > 0$

بحسب جدولي اختبار الأثر و القيمة الذاتية العظمى

جدول رقم (8) : اختبار الأثر – جوهانسن

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0063	47.85613	56.48055	0.264243	None *
0.0426	29.79707	30.39783	0.194631	At most 1 *
0.1570	15.49471	11.99916	0.122607	At most 2
0.3479	3.841466	0.881109	0.010312	At most 3

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

نقارن إحصائية الأثر مع القيم الحرجة الجدولية فنجد أن $56.48 > 47.8$ بهذا نرفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة تكامل مشترك بينهم على الأقل، وهذا ما تؤكده قيمة الاحتمال 0.006 التي هي أصغر من 5% وبالتالي فإن رتبة المصفوفة لا تساوي الصفر (السلاسل ليست مستقرة)

ولنختبر الآن الفرضية الآتية:

$H_0: r = 1$

$H_0: r > 1$

نقارن إحصائية الأثر مع القيم الحرجة الجدولية فنجد أن $29.79 < 30.39$ بهذا نرفض الفرضية الصفرية القائلة بوجود علاقة تكامل مشترك واحدة بين المتغيرات ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود أكثر من علاقة تكامل مشترك بينهم، وهذا ما تؤكده قيمة الاحتمال 0.04 التي هي أصغر من 5% .

ثم ننتقل إلى اختبار الفرضية الآتية:

$$H_0: r = 2$$
$$H_0: r > 2$$

حيث نقارن إحصائية الأثر مع القيم الحرجة الجدولية كما في السابق، ونجد أن القيمة الحرجة الجدولية الثالثة أكبر من إحصائية الأثر وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بوجود علاقتي تكامل مشتركة بين المتغيرات، ويؤكد ذلك أن قيمة الاحتمال المقابل هو أكبر من 5%.

ونتبع الطريقة ذاتها في مقارنة قيم إحصائية (Max-Eige) في الجدول الثاني مع القيم الحرجة الجدولية و نلاحظ عدم وجود علاقة تكامل مشتركة، ولكن بما أن إحصائية الأثر هي أقوى من إحصائية (Max-Eige) فإننا سنعتمد على نتيجتها القائلة بوجود علاقتي تكامل مشتركة بين المتغيرات المدروسة.

الجدول رقم (9): اختبار القيمة الذاتية العظمى – جوهانسن

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.264243	26.08272	27.58434	0.0768
At most 1	0.194631	18.39867	21.13162	0.1156
At most 2	0.122607	11.11805	14.26460	0.1484
At most 3	0.010312	0.881109	3.841466	0.3479

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level

اختبار صلاحية النموذج

اختبار الارتباط الذاتي للبواقي :

يفترض في النموذج السليم ألا يكون هناك ارتباط ذاتي بين بواقي المعادلات، ويتبين من الجدول الآتي : أن قيم الاحتمال المقابل لفترة التباطؤ 2 هو أكبر من 5% لذلك نقبل الفرضية العدم القائلة بأنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج.

الجدول رقم (10): الارتباط الذاتي بين البواقي

Prob.	df	Rao F-stat	Prob.	df	LRE* stat	Lag
0.6747	(16, 214.5)	0.808987	0.6743	16	12.97844	1
0.9991	(16, 214.5)	0.234653	0.9991	16	3.843434	2
0.3702	(16, 214.5)	1.085650	0.3697	16	17.24795	3

- اختبار عدم التجانس:

الجدول رقم (11) : اختبار Joint

Joint test:

Prob.	df	Chi-sq
0.0717	160	217.5144

نجد من الجدول السابق أن احتمالية (Joint test) أكبر من 5% فنقبل الفرضية الصفرية القائلة بأن سلسلة البواقي لها تباين متجانس، وبالتالي هذا النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم التجانس أو من مشكلة الارتباط الذاتي.

ويجب التنويه على أن هناك العديد من الدراسات التي تبدأ تحليلها المشابه باختبار سكون السلاسل ثم تتبعه باختبار التكامل المشترك (cointegration test) ، في حين بينت بعضها الآخر أنه يمكن الاستغناء عن دراسة التكامل المشترك ومتابعة الخطوات الأخرى باستخدام السلاسل عند المستوى، طالما أن الهدف من الدراسة ليس التركيز على العلاقة الطويلة بين تلك المتغيرات، وإنما قراءة استجابة المتغيرات لصدمة وهذا وفق (sims)، الذي لم يجد حاجة لتكون المتغيرات المدروسة مستقرة أو ثابتة طالما أن الهدف من تحليل var هو تحديد العلاقة المتبادلة بين المتغيرات بدلاً من تحديد تقديرات المعلمة [21]

وكذلك يوافقه (Watson) الذي يوضح بدوره أن قضية التكامل المشترك لا تهمنا هنا ولا نركز على تقدير العلاقة على المدى الطويل، فالمهم هو الاستجابة لردة الفعل، لذلك يتم الاعتماد على المستوى فقط وليس على مستوى الفروق الأولى أو الثانية.[22]

9- **استخدام دوال الاستجابة**[3]:

حسب تقديرات دوال الاستجابة الدفعية الممتدة على 10 أرباع و المبينة في الشكل الآتي:

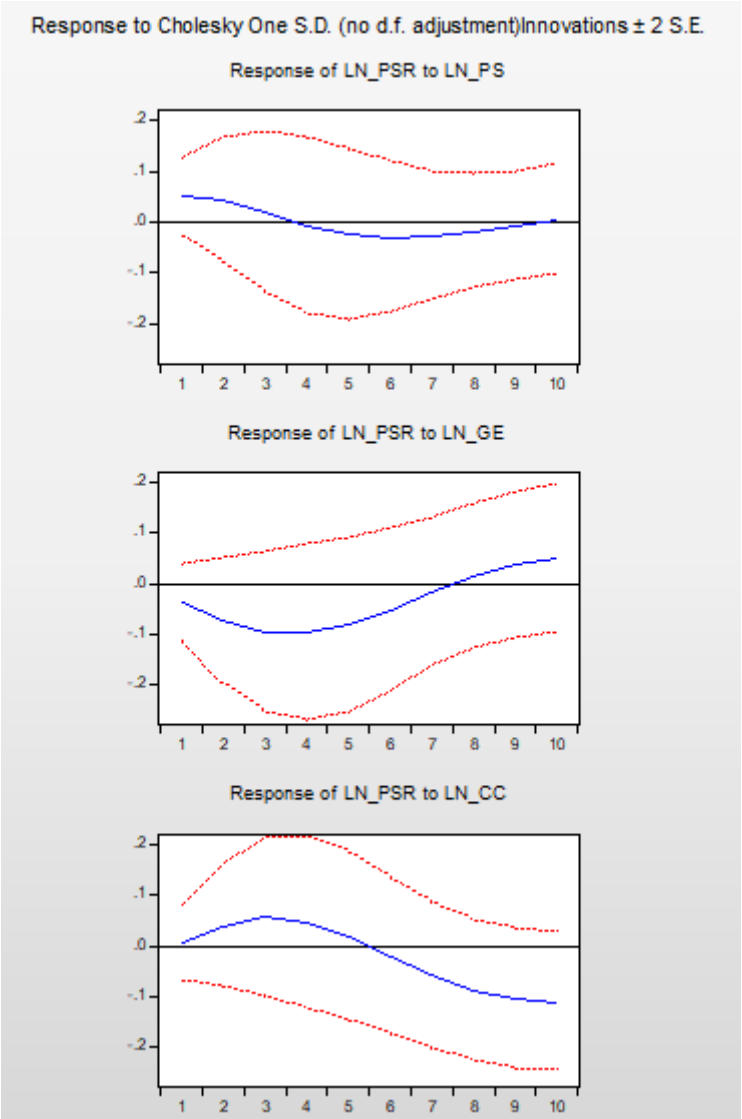

الشكل رقم (6): دوال الاستجابة الدفعية، استجابة الإنفاق العام تجاه حدوث صدمات في كل من الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب، السيطرة على الفساد، فعالية الحكومة

[3] تقيس دالة الاستجابة الفورية لردة الفعل الأثر المفاجئ الذي يتعرض له متغير داخلي ما داخل نموذج على القيم الحالية والمستقبلية (VAR) متجه الانحدار الذاتي للمتغيرات الداخلية الأخرى لهذا النموذج .أي إنها تساعد على توضيح استجابة متغير لصدمة عشوائية بمقدار انحراف معياري واحد في نفس المتغير أو في متغير آخر من متغيرات النموذج مع مرور الزمن.

جدول رقم (12) استجابة الإنفاق العام تجاه صدمة في SPR– PS– GE– CC

LN_CC	LN_GE	LN_PS	LN_PSR	Period
0.005909	−0.039665	0.052905	0.328238	1
(0.03755)	(0.03863)	(0.03589)	(0.02490)	
0.041793	−0.077732	0.047115	0.458299	2
(0.06614)	(0.06604)	(0.06383)	(0.04863)	
0.060185	−0.101492	0.019428	0.455335	3
(0.09144)	(0.08818)	(0.09256)	(0.07693)	
0.050382	−0.103940	−0.008142	0.378422	4
(0.10456)	(0.10128)	(0.10905)	(0.09622)	
0.019015	−0.086310	−0.025899	0.271514	5
(0.10550)	(0.10800)	(0.11082)	(0.10730)	
−0.022035	−0.055295	−0.031992	0.163058	6
(0.10025)	(0.11230)	(0.10145)	(0.11415)	
−0.061912	−0.019386	−0.028536	0.068983	7
(0.09595)	(0.11626)	(0.08704)	(0.11805)	
−0.093240	0.013853	−0.019022	−0.003655	8
(0.09582)	(0.11936)	(0.07453)	(0.11729)	
−0.112416	0.039197	−0.006867	−0.053493	9
(0.09752)	(0.11978)	(0.06929)	(0.11021)	
−0.118912	0.054095	0.005224	−0.082484	10
(0.09696)	(0.11624)	(0.07144)	(0.09793)	

Cholesky Ordering: LN_PS LN_CC LN_GE LN_PSR

Standard Errors: Monte Carlo (100 repetitions)

1. إن حدوث صدمة إيجابية واحدة في الاستقرار السياسي وغياب العنف بمقدار (1%) سيؤدي إلى أثر إيجابي على الإنفاق العام خلال الأرباع الثلاثة الأولى حيث يزداد الإنفاق العام في الربع الأول بعيد الصدمة بنسبة (0.052905 %) بموجب مضاعف (0.03589) وهي أكبر زيادة للإنفاق العام في فترة الاستجابة، ثم ينعكس أثر تلك الصدمة إلى أثر سلبي من الربع الرابع بعد الصدمة إلى الربع التاسع.

يمكن أن نُرجع ذلك، إلى أنه عند حدوث صدمة إيجابية في الاستقرار السياسي (بعد حدوث حرب أو أزمة أمن بطابع سياسي أو إرهابي) كما حدث بسورية في المناطق التي تتحرر، يفرض على الحكومة القيام

بتأهيل تلك المناطق بالخدمات العامة الرئيسة (مياه – كهرباء – صيانة طرق وجسور – ترميم مدارس ومستشفيات– معونات مالية واجتماعية – إزالة المخلفات المتراكمة والألغام...) لتسهيل عودة أفراد تلك المناطق إلى بيوتهم مع مساعدة عودة المنشآت والمصانع (عامة وخاصة) إلى التشغيل من جديد، أي أن تكون تلك الصدمة مسببة لتزايد الإنفاق العام (بنوعيه الجاري والاستثماري) بعيد الصدمة مباشرة وتستمر إلى أقل من عام قبل أن ينخفض بعدما تقدم الحكومة تلك الخدمات المستعجلة.

2. إن حدوث صدمة إيجابية واحدة في فعالية الحكومة بمقدار (1%)، سيؤدي إلى انخفاض الإنفاق العام خلال السبعة أرباع الأولى (أقل من عامين)، ومن ثم ينعكس تأثيرها وتصبح ذات تأثير إيجابي على الإنفاق العام في الأرباع الثلاثة الأخيرة.

فإن كانت هذه الصدمة في مرحلة تسبق حالة الحرب التي مرت بها سورية، فيمكن ردها إلى عدة أمور كرفع مستوى الخدمات العامة التي كانت تقدم (من أهمها كان إنشاء المدن الصناعية الأربع المخدمة..)، مع قيام الحكومة بعملها بدرجة استقلالية عن الضغوطات السياسية بمستوى أعلى بكثير عن فترة الحرب.

بينما في حال حدوث هذه الصدمة في فعالية الحكومة خلال حالة الحرب، فإن ذلك يمكن رده إلى ارتفاع درجة التزام الحكومة بتنفيذ بعض السياسات وخاصة الأمنية والدفاع عن البلد ككل، وتأمين الدعم بالسلع الأساسية والمأوى للنازحين عن مناطق سيطر عليها الإرهابيون ورواتب العاملين في المنشآت التي توقفت عن العمل كلياً، أو قد تقدم دعماً لمنشآت تنتج سلعاً إستراتيجية وتحقق عجزاً كبيراً...

وعندما كان ذلك من أولويات الحكومة، فلا يعني بالضرورة زيادة معدل نمو الإنفاق العام بسببه، بل تم تغيير العديد من بنود الاعتمادات في الموازنات العامة، كانخفاض الإنفاق العام الموجه للاستثمارات لحساب زيادة الدعم الاجتماعي والأمن العسكري...

3. تُحدث صدمة إيجابية واحدة في السيطرة على الفساد بمقدار (1%) أثراً إيجابياً على الإنفاق العام خلال خمسة أرباع الأولى (حيث كان أكبر زيادة للإنفاق في الربع الثالث بنسبة 0.060185 %) بينما يصبح أثر هذه الصدمة بعد الربع الخامس سلبياً ويخفض الإنفاق العام.

كأن يكون ذلك بسبب تأمين نفقات لجان مكافحة الفساد وتسهيل عملها بالتدقيق، يتسبب ذلك في زيادة الإنفاق العام في الأرباع الأولى ريثما يتم ضبط المستغلين لمناصبهم والموارد العامة واختلاسها أو استغلال القطاع الخاص باستخدام سلطتهم. وبعدها يبدأ الإنفاق العام في الانخفاض بعد كبح عمليات الهدر والتسريب والاختلاس.

إضافة إلى أنه مع بدء حملات مكافحة الفساد يؤمن ذلك الشعور بالأمان لتوجيه أكبر للنفقات العامة نحو تقديم الخدمات دون خوف كبير من الاختلاس والهدر طالما هناك تقييم ورقابة مشددة على القائمين في إدارة هذه الموارد.

4. ومن استجابة المتغير (الإنفاق العام) لصدمات الاستقرار السياسي وصدمات السيطرة على الفساد وصدمات فعالية الحكومة، نجد بأننا لا نستطيع قبول الفرضية الرئيسة الثانية القائلة بأن صدمات مبادئ الحوكمة لا تؤثر على الإنفاق العام في سورية، لنقبل في المقابل الفرضية البديلة المتضمنة تأثير

صدمات مبادئ الحوكمة على الإنفاق العام في سورية. وبشكل تفصيلي أكثر، لا نستطيع قبول الفرضيات الفرعية الصفرية (H_{09}، H_{08}، H_{07}) بل نقبل الفرضيات البديلة لها، ليكون بذلك كل من صدمات الاستقرار السياسي وصدمات السيطرة على الفساد وصدمات فعالية الحكومة تؤثر على الإنفاق العام في سورية.

5. إن التقلبات الظرفية للمتغير (الإنفاق العام) في المدى القريب من الصدمة تتعلق بصدمته الخاصة به، حيث تفسر نسبة كبيرة من تقلباته (96.07% في الربع الأول وتنخفض إلى 88.60% في الربع العاشر).

6. ويتسلسل تأثير تغير (صدمات) المتغيرات الأخرى على تقلبات الإنفاق العام في الربع الأول بعيد الصدمة من حيث القوة من (الاستقرار السياسي – فعالية الحكومة – السيطرة على الفساد) على الترتيب، حيث تفسر نسباً منخفضة من تقلباته (2.50%، 1.40%، 0.03%) على الترتيب.

7. يتناقص تأثير صدمة الاستقرار السياسي في الأرباع التالية (لا سيما في الربع السادس) ثم يتحسن بشكل بسيط؛ لكنه يبقى ذا التأثير الأقل على الإنفاق العام بين المتغيرات المدروسة بعد الربع الأول.

8. وفي المقابل يتزايد تأثير صدمتي السيطرة على الفساد وفعالية الحكومة حتى الربع الأخير، في حين نلاحظ أن تأثير صدمة فعالية الحكومة خلال الربعين الثاني والسادس كان أكبر من تأثير صدمة السيطرة على الفساد على عكس الوضع في الربع العاشر.

الجدول رقم (13): تحليل التباين

		Explained by shocks in:			
Percentage of the forecast error of:	**Quarters**	**Ln PS**	**Ln CC**	**Ln GE**	**Ln PSR**
Ln PSR	1	2.50	0.03	1.40	**96.07**
	2	1.51	0.53	2.29	95.66
	6	0.87	1.07	4.76	93.30
	10	0.95	5.44	5.007	88.6

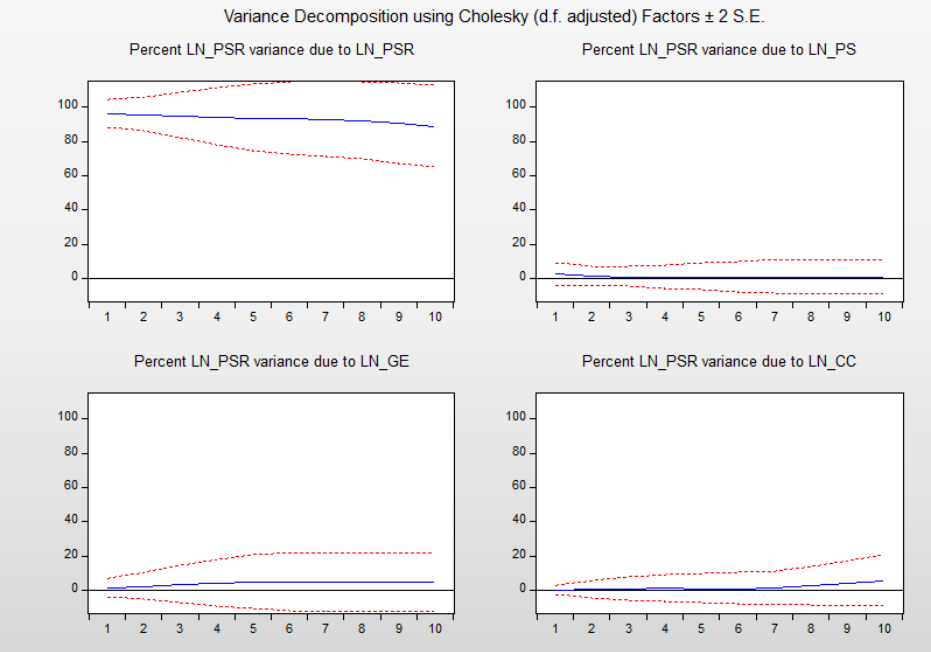

الشكل رقم (7) تحليل التباين

النتائج والتوصيات

النتائج:

1- تم قبول فرضية العدم الرئيسة الأولى، القائلة بأنه لا يوجد أثر لمتغيرات الحوكمة في المتغير التابع (الإنفاق العام). ونقبل جميع الفرضيات العدم الفرعية (H_{01}، H_{02}، H_{03}، H_{04}، H_{05}، H_{06}) أي لا أثراً ذا دلالة معنوية لكل من (الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب، السيطرة على الفساد، فعالية الحكومة، الجودة التنظيمية، سيادة القانون، المشاركة والمساءلة) في الإنفاق العام في سورية خلال المدَّة المدروسة، بل يكون التأثير الجوهري على تباين الإنفاق العام لمتغيرات وعوامل أخرى لم يشملها البحث، وذلك نتيجة ضعف تطبيق الحوكمة الرشيدة في سورية والظروف التي مرت بها سورية التي عمّقت هذا الضعف بشكل أكبر، كما في حالة اختلال الأمن والأمان وزيادة الفقر وغياب نظام الرقابة والمساءلة وعدم استقلالية عمل الحكومة من تأثير السياسة الخارجية...

2- يستجيب الإنفاق العام لصدمات الاستقرار السياسي وصدمات السيطرة على الفساد وصدمات فعالية الحكومة، وبذلك لا نستطيع قبول الفرضية الرئيسة الثانية القائلة بأن صدمات مبادئ الحوكمة لا تؤثر على الإنفاق العام في سورية، لنقبل في المقابل الفرضية البديلة المتضمنة تأثير صدمات مبادئ الحوكمة على الإنفاق العام في سورية، ومنه فإننا لا نستطيع قبول الفرضيات الفرعية الصفرية (H_{09}، H_{08}، H_{07}) بل نقبل الفرضيات البديلة لها، ليكون بذلك كل من صدمات الاستقرار السياسي وصدمات السيطرة على الفساد وصدمات فعالية الحكومة تؤثر على الإنفاق العام في سورية.

3- فسرت صدمات (الاستقرار السياسي – فعالية الحكومة – السيطرة على الفساد) نسب منخفضة من تقلبات الإنفاق العام، فكانت هذه النسب في الربع الأول بعد الصدمة (2.50%، 1.40%، 0.03%) على الترتيب، وفي حين انخفض تأثير صدمة الاستقرار السياسي بالربع العاشر، ارتفع بالمقابل

تأثير صدمتي المؤشرين الباقيين في ذلك الربع، وكان التأثير الأكبر عندئذ من قبل صدمة السيطرة على الفساد (5.44%).

4- صعوبة الوصول إلى ترشيد الإنفاق العام وفعالية تخصيصه بما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، طالما أن هناك ضعفاً واضحاً في تطبيق مبادئ الحوكمة في سورية، وبالتالي ضعف تأثيرها على الإنفاق العام.

التوصيات:

1- لنجاح عملية إعادة الإعمار وبناء اقتصاد قوي، لا بد من السعي بشكل جدي لتطبيق مبادئ الحوكمة بما يرفع الإنتاجية العامة للنفقة العامة، مع السعي لنشر ثقافاتها (ثقافة حس المسؤولية والواجب، ثقافة القانون، ثقافة الأخلاق والنزاهة ...) بدءاً من المدارس والجامعات وأوساط العمل حتى تشمل جميع شرائح المجتمع وقطاعاته.

2- دعم عملية مكافحة الفساد ومساءلة كل مسيء لاستخدام الموارد العامة، لإعادة المال المختلس إلى الخزينة العامة ومنع الهدر والتبذير فيه.

3- ضرورة رفع جودة الخدمات العامة المقدمة، لا سيما الخدمات التعليمية والصحية والبنية التحتية المخدمة للقطاع الخاص المستثمر، لما لها من انعكاس كبير على نوعية الموارد البشرية المعدة لسوق العمل ونوع الاستثمارات المقامة ودعمها للتنمية.

4- ضرورة إعادة صياغة السياسات العامة والتشريعات بما يخدم متطلبات مرحلة ما بعد الحرب وإعادة الإعمار، وتنفيذها بفعالية تحقق الهدف المراد من وضعها، وذلك يكون بتغييرات جذرية لما يعدُّ ضعيفاً وغير مرن بدلاً من التعديلات الكثيرة المتداخلة والمعقدة.

5- وضع نظام فعال لتقييم أداء الحكومة والرقابة على (إعداد ومصادقة وتنفيذ) الموازنات العامة بما يحقق الصالح العام وتوجه الاقتصاد نحو التنمية.

المراجع:

1- شقبقب عيسى، عدلي إبراهيم ، الحوكمة الجيدة والنمو الاقتصادي: محاولة لنمذجة العلاقة بالتطبيق على حالة الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، العدد 6 ، ديسمبر 2016، ص281- 294، جامعة أم البواقي ، الجزائر ، ص284.

2- بسام عبد الله البسام، الحوكمة الرشيدة : المملكة العربية السعودية حالة دارسية، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية 04، 2004 ،ص11.

3- نريمان رقوب، أطروحة دكتوراه، دور حوكمة الإنفاق العمومي في تحقيق التوازنات النقدية والمالية – دراسة مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك وتأمينات، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر 2018، ص101-102.

4- Cooray, A. (2009). Government expenditure, governance and economic growth. , University of Wollongong, Comparative Economic Studies, 51 (3), 401-418.

5- ناجي شوقي ، رسالة ماجستير 2016 ، ترشيد الإنفاق العام و أثره على التوازنات الداخلية (المالية)مؤشرات القياس : مؤشر النمو، التضخم ،رصيد الموازنة العامة كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية – جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس، ص62.

6- طاقة، محمد; العزاوي، هدى. *اقتصاديات المالية العامة*. دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 33.

7- بن عزة محمد ، ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالاهداف (دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال المدَّة 1999-2009) رسالة ماجستير – كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية – جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان الجزائر ، 2010، ص 17-18.

8- بن عزة محمد ، مرجع سابق ، ص56.

9- ناجي شوقي ، مرجع سابق، ص19.

10- العمار، رضوان. *اقتصاديات المالية العامة*. جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، سورية، 2012 - 2013. ص 86-90.

11- ناجي شوقي ، مرجع سابق ،ص 20.

12- بن عزة محمد ، مرجع سابق، ص 58-61.

13- Wardhani, R; Rossieta , H; Martani , D. *Good governance and the impact of government spending on performance of local government in Indonesia* . International Journal of Public Sector Performance Management · , Vol. 3, No. 1, 2017 .

14- زيدان، رامي (2002). ردود فعل متحول الواردات العامة العادية على تغيرات الدخل القومي في سورية. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين: سورية.

15- إسماعيل، محمد (2002). انعكاسات قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في سورية وتعديلاته. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين: سورية.

16- البيان المالي الحكومي، 2013.

17- البيان المالي الحكومي، 2006.

18- البيان المالي الحكومي، 2012.

19- البيان المالي الحكومي، 2010.

20- البيان المالي الحكومي، 2013.

21- PARKYN, O; VEHBI, T. *The Effects of Fiscal Policy in New Zealand: Evidence from a VAR Model with Debt Constraints*. New Zealand Treasury Working Paper 13/02, , New Zealand,2013 . P10.

22- CYRUS, M; ELIAS, K. *Monetary and fiscal policy shocks and economic growth in Kenya: VAR econometric approach*. Journal of World Economic Research, Vol. 3, No. 6, 2014 , pp. 95-108, P102.